التوزيع المكاني للدخل في مصر
دراسة في التنمية والعدالة الاجتماعية

احمد المغازي

ملخص

لقد ادى غياب العدالة الاجتماعية وعدم كفاية التنمية البشرية، بالإضافة إلى تأخر الإصلاح السياسي فى مصر الى حدوث تدهور بمستوى الدخل وتباين فيما بين المحافظات، وحرمان شرائح عديدة بالمجتمع من نيل حقوق متساوية في الدخل، مما يعطى مبرراً قوياً لدراسة التوزيع المكاني للدخل في مصر، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج الاقليمي، بالاضافة الى الاسلوب الكمي الاحصائي، والأسلوب الكارتوجرافي. واختتمت الدراسة برسم خريطة لرصد أولويات التخطيط والتصدي وتحديد المحافظات الأولي بالرعاية، وطرح أهم البدائل المقترحة بمحافظات مصر.

Spatial Distribution of Income in Egypt
A study in the Development and Social

Ahmed Al-Mghazi

Abstract

The absence of Social Justice and the inadequacy of Human Development, in addition to delay political reform in Egypt to a deterioration of the level of income disparity among the provinces, and depriving many segments of getting equal rights in income, Which gives a strong case to be studied . The study has based on Historical method, Descriptive method, and Regional method, as well as the Quantitative statistical method, and the Cartography method. The study concludes with the Map of planning priorities to determine the provinces of the first care, and Showing the most important alternatives proposed by the governorates of Egypt.

* مدرس الجغرافية والتخطيط الحضري – الجامعة العربية المفتوحة لشمال أمريكا – جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: ahmedfouad60@yahoo.com .

1. المقدمة

يعد متوسط دخل الفرد اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشته ورفاهيته ، كذلك يعبر متوسط الدخل المرتفع عن نجاح خطط التنمية بأي مجتمع ، غير أن النجاح الأكبر هو عدالة توزيع هذا الدخل بين أفراد المجتمع، فتماسك نسيج المجتمع وتحقيق الانسجام بين فئات الشعب المختلفة يتطلب أن تتزايد عبر الأيام عدالة توزيع الدخل وان تشارك جميع الفئات في جني ثمار التنمية ، بل إن التنمية المتوازنة الصحيحة تتطلب أن يزيد نصيب أصحاب الدخول المحدودة بمعدل اكبر من نصيب فئات الدخل المرتفع ، ويتطلب لتحقيق هذه التنمية المتوازنة ثلاث قواعد ذهبية: الأولى توسيع قاعدة إنتاج الدخل ، والثانية توسيع قاعدة توزيع الدخل ، والثالثة التوازن بين القاعدتين (سمير سعيفان، 2008،ص4) ، حيث يكمن التحدي الرئيسي للبشرية في تفاقم حدة التفاوتات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين الدول ، وكذلك بين الأفراد داخل الدولة الواحدة ، فعلى سبيل المثال هناك تفاوتات في مستوى المعيشة ، حيث نجد أن أغنى 20% من سكان العالم يتمتعون بدخل يعادل 150 ضعف الدخل الذي يتاح لأفقر 20% من البشر (أمل سعد صالح محمد، 2005، ص1) ، وفي معظم البلدان العربية ، يستأثر « العشرون في المائة « الذين يقبعون في قمة التوزيع على نحوٍ نصف الدخل القومي ، بينما يتراوح نصيب الأربعون في المائة الأكثر فقراً من السكان ما بين 12% و 20% على الأكثر (محمود عبد الفضيل، 2005، ص15).

وفى مصر أدت عوامل عدم العدالة الاجتماعية وعدم كفاية التنمية البشرية، بالإضافة إلى تأخر الإصلاح السياسي في حدوث تدهور بمستوى الدخل وتباين فيما بين المحافظات ، وحرمان شرائح عديدة بالمجتمع من نيل حقوق متساوية في الدخل الذي يتسم بتواضعه حتى في أعلى مراتبه مقارنته بمجتمعات أخرى.

وعندما نستخدم مفهوم العدالة الاجتماعية فإننا لا نقصد به تلطيف آثار الفقر أو الحرمان ، وإنما مواجهه شاملة للفقر والحرمان بتهيئة الظروف للبشر لكي يتحركوا إلى أعلى ، ويغيروا من حياتهم إلى الأفضل عن طريق

التعليم الأفضل والخدمات الصحية الأفضل (احمد زايد، 2011، ص8) ، وعن عدم كفاية التنمية البشرية أشار تقرير التنمية البشرية والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن مصر تقبع في المرتبة101 بين دول العالم الأكثر فقرا ، حيث يوجد نحو 16.191 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر أي ما يعادل 21.6 من إجمالي عدد سكان مصر منهم 7981140 مصري لا يجدون قوت يومهم ، وتعتبر هذه الحقائق احد المؤشرات الأساسية التي تعكس نسبة السكان الذين يعانون من حرمان اقتصادي ومن ثم مدى الفجوات والاختلاطات في توزيع العوائد الاقتصادية للمجتمع بين كافة سكانه (على أبو سديرة، 2008، ص43) ، أما تأخر الإصلاح السياسي فيعالج بإقامة الحكم الرشيد الذي يراعى كرامة الإنسان واحتياجاته.

إن تحقيق العدالة في توزيع الدخل يكاد أن يكون هدفاً صعب المنال سواء على مستوى القطر أو على مستوى أقاليمه المختلفة وخاصة بدول العالم التي مازالت في طور النمو ، ومنها مصر التي تتسم بانخفاض الدخل وزيادة عدد الأغنياء ، ومن هنا ظهر مفهوم العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل كأحد الموضوعات الهامة التي يسعى المجتمع للوصول إليها أو على الأقل العمل على تقليل الفجوة في توزيع الدخل إلى الحد الذي يلبى طموحات وتطلعات معظم فئات وشرائح المجتمع المصري ، وهو ما تحاول هذه الدراسة التعرض له ، من خلال توضيح التباين في توزيع الدخل القومي على مستوى المحافظات ، الذي يلعب فيه المكان دورا مؤثراً ، حيث يعد من أهم خطوات التخطيط السليم للتنمية ، والتي توضح كيف يختلف توزيع الدخل من محافظة لأخرى ، وما مدى وطبيعة هذا الاختلاف ، بغية إيجاد التوازن في توزيع الدخل بين المحافظات ، عن طريق تحسين مستوى الدخل وتقليل حجم التفاوت به للوصول إلى التوزيع المنصف للدخل على مستوى القطر، وعلى مستوى محافظاته المختلفة عبر آليات عديدة مثل تخفيض نسبة الفقر ، وتخفيض عدد من يقبعون تحت خط الفقر داخل كل محافظة ، ورسم خريطة لرصد أوليات التخطيط والتصدي وتحديد المحافظات الأولى بالرعاية ، وطرح أهم البدائل المقترحة بمحافظات مصر.

2. منهج الدراسة ومصادر البيانات

استدعت طبيعة الموضوع ضرورة تعدد مناهج الدراسة ، فقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الإقليمي، والمنهج الوصفي، والمنهج التفسيري، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي، والأسلوب الكارتوجرافى لرسم الخرائط باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية Geographic Information System (GIS) ، إضافة إلى برنامج:SPSS Statistics Version 17.0، لإجراء الارتباطات المختلفة، باستخدام اسلوب التحليل العاملى الذي يعد احد أساليب الإحصاء التي تقوم على تحليل مجموعة كبيرة من المتغيرات تشكل ظاهرة ما ، أو تؤثر فيها ، ويقوم بتحليل هذه العوامل واستخلاص أهمها من حيث تأثيره على حدوث الظاهرة محل البحث (زينات طبالة ، 1991، ص أ) ، وتبسيط البيانات وذلك عن طريق محاولة تلخيص العلاقات بين المتغيرات بشكل يسهل تفهمها وتحليلها ، وخاصة اسلوب تحليل المكونات الأساسية Principal Components Analysis ، كما أن هذا الأسلوب هو الأكثر ملائمة لطبيعة المشكلات المكانية ، فهذا الأسلوب له القدرة على تكثيف أعداد كبيره من المتغيرات حسب علاقتها الإرتباطية في عدد قليل من العوامل Factors ومن ثم ربطها بالظاهرات المدروسة. ومن مخرجات التحليل العاملى التي تم تحليلها في هذه الدراسة ما يسمى بالجذور الكامنة Eigenvaues ، وقيم الاشتراكيات Communatities، وكذلك قيم تشبعات العامل Factor Loading ، وقيم درجات العملFactor Scores (على بن محمد شيبان العريشى ، 2002، ص13).

وقد اعتمدت الدراسة على مصادر إحصائية عديدة منها تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2010 في بيانات متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلى بالجنية في محافظات مصر ، ونسبة أدنى 40% من الأشخاص من الدخل بمحافظات مصر، ونسبه الفقراء بمحافظات مصر ، ومعامل جيني للدخل بمحافظات مصر، ووفقاً لسنة بيانات التقرير اقتصرت الدراسة على تحليل التوزيع المكاني للدخل في مصر في عام 2008 ، مع محاولة استعراض تطور الدخل منذ عام 1999م، وذلك اعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي بأبوظبي في نشرته الإحصائية للدول العربية عام 2010م.

واعتمدت الدراسة أيضاً على تقارير التنمية البشرية للوطن العربي والعالم حتى عام 2010م ، إضافة إلى مصادر أخرى مثل بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالقاهرة وفق تعداد الجمهوريه عام 2006، وبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

3. توزيع الدخل

1.3 تطور متوسط نصيب الفرد بمصر

شهد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تطوراً ايجابياً في الفترة من 1999 إلى 2008 ، وهو ما يوضحه الجدول (1) ، حيث ارتفع من 1462 دولار أمريكي في عام 1999 إلى 2191.9 عام 2008 ، بالرغم من الاتجاه نحو النمو السلبي بالسنوات من 2001 إلى 2004 ، وعلى الرغم من هذا التطور الايجابي غير أن هذا المتوسط يعد متواضعا إذا ما قورن بمحيطة العربي ، حيث ينخفض المتوسط بمصر عن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالوطن العربي والبالغ 5676 دولار أمريكي ، وهو ما يخلص إلى عدم ثبات متوسط الدخل.

جدول رقم(1): تطور متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بالفترة 1999-2008م (الأرقام بالدولارات الأمريكية)

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1462	1573	1506	1291	1205	1145	1279	1505	1759	2191.9

المصدر: صندوق النقد العربي (2010) النشرة الإحصائية للدول العربية ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة.

2.3 متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلى بالجنية في محافظات مصر

إن توزيع الدخل في أي بلد لا يتم بصورة آلية ، بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والتطور الاجتماعي لهذا البلد (صابر بلول، 2009، ص560) ، غير إن عملية إعادة توزيع الدخل القومي جاءت

لصالح النخب والطبقات العليا ، وضد مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى اتساع الهوة في توزيع الدخل وبالتالي اتساع الهوة التي تفصل بين الفقراء والأغنياء (باقر النجار، 2005، ص18) ، ما أدى إلى تراجع نسبة الطبقة الوسطى بالمجتمع وتدهور مستوى المعيشة بها وخروج المرأة للعمل ، وبدراسة الشكل (1) يمكن تقسيم محافظات مصر حسب مستوى الدخل بها إلى الفئات التالية:

الفئة الأولى (من 6388 إلى 8243 جنية): وتوزعت هذه الفئة المعبرة عن مستوى الدخل المنخفض في ثمان محافظات بنسبة 29.6% من جملة عدد المحافظات بمصر يقطنها 31895900 نسمة بنسبة 42.5% من جملة السكان بمصر عام 2008م وتظهر على شكل نطاقين رئيسيين إضافة إلى محافظة دمياط بشمال شرق الدلتا، أما النطاق الأول فيقع بمحافظات القليوبية والقاهرة وحلوان والجيزة، في حين يمتد النطاق الثاني بوسط وجنوب صعيد مصر بمحافظات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان.

شكل (1) متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلى بالجنية في محافظات مصر عام 2008م

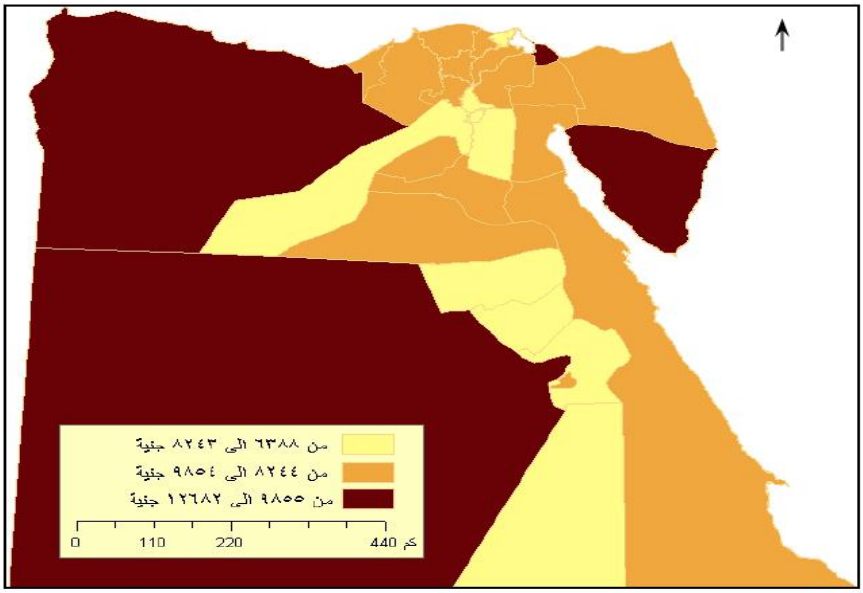

الفئة الثانية (من 8244 إلى 9854 جنية): وجدت هذه الفئة المعبرة عن مستوى الدخل المتوسط في خمسة عشر محافظه بنسبة 55.6% من جملة عدد المحافظات بمصر يقطنها 41933300 نسمة بنسبة 55.8% من جملة السكان بمصر عام 2008م ، وانتشرت هذه الفئة على شكل نطاق كبير متصل ضم محافظات البحر الأحمر والمنيا وبني سويف والفيوم والسويس وشمال سيناء والإسماعيلية والشرقية والدقهلية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والبحيرة والإسكندرية، إضافة إلى محافظة الأقصر.

الفئة الثالثة (من9855 إلى 12682جنية): تبعثرت هذه الفئة المعبرة عن مستوى الدخل المرتفع في أربع محافظات بنسبة 14.8% من جملة عدد المحافظات بمصر يقطنها 1267900 نسمة بنسبة 1.7% من جملة السكان بمصر عام 2008م ، وذلك بمحافظات الوادي الجديد ومطروح وجنوب سيناء وبورسعيد.

ومن العرض السابق يتضح أن الفئة المنخفضة في الدخل تركزت بمنطقتين : الأولى بمحافظات القاهرة والقليوبية والجيزة ، والثانية بمحافظات وسط وجنوب الصعيد. أما بالمنطقة الأولى فقد نتج انخفاض الدخل بشكل رئيسي عن تيارات الهجرة الوافدة والمستمرة إلى هذه المنطقة، ما جعلها غير قادرة على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة سواء في توفير الخدمات أو فرص العمل والحياة الكريمة ، مما أوجد في النهاية معدلات مرتفعة للفقر والبطالة، وظهور مناطق عشوائية كثيرة ومنتشرة داخل وحول الكتل العمرانية ، تعد من أكثر المناطق كثافة وتدنى من حيث مستوى الإسكان والمرافق والخدمات، وهو ما انعكس في النهاية على نسب الحرمان البشرى ومستوى الدخل ، في حين كان السبب بالمنطقة الثانية بمحافظات وسط وجنوب الصعيد هو الإهمال ولعقود لتنمية الصعيد بشكل عام.

3.3 نسبة أدنى 40% من الأشخاص من الدخل

بدراسة الشكل(2)[1] يتبين ارتفاع نسبة أدنى 40% من الأشخاص من الدخل في سائر أنحاء الجمهورية ما يؤكد حجم التفاوت بالدخل حيث انتشرت الفئة المعبرة عن النسبة 25% فأكثر في ثلاثة عشر محافظة بنسبة

46.4% من جملة عدد محافظات مصر يسكنها نحو 40583500 نسمة بنسبة 54% من جملة عدد سكان مصر عام 2008م، وإذا أضفنا نسبة الفئة الثانية لأصبح عدد المحافظات تسعة عشر بنسبة 67.9% من جملة محافظات مصر وبعدد سكان قدرة 58555000 نسمة بنسبة 78% من إجمالي عدد سكان مصر عام 2008م، وهو ما يبين بجلاء حجم التفاوت بالدخل الذي يعانى منه المجتمع المصري.

شكل (2) نسبة أدنى 40% من الأشخاص من الدخل بمحافظات مصر عام 2008م

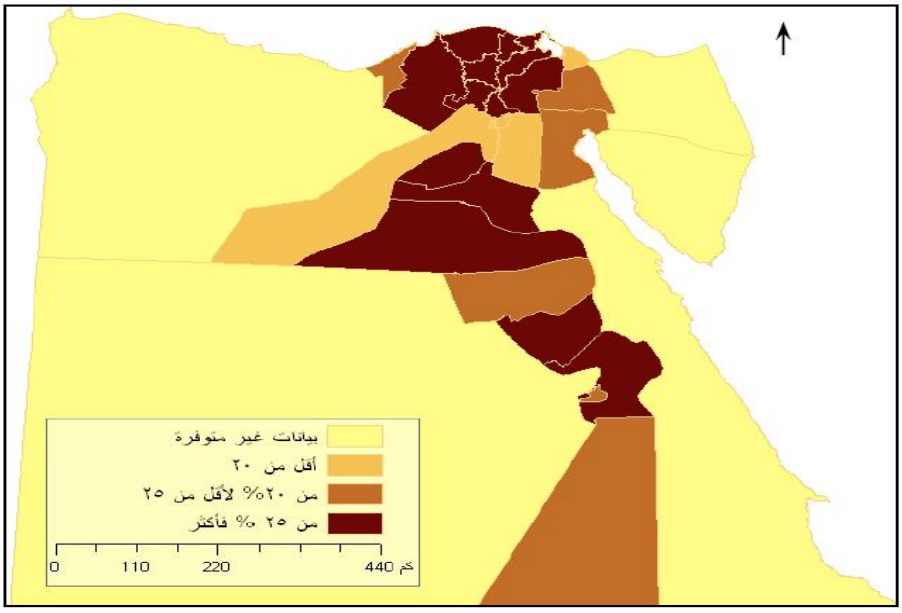

4.3 التوزيع المكاني للفقراء

يعرف الفقر بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها. والفقر لا يعنى فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهية المادية للفرد ، ولكنه يعنى أيضاً الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل : خوض حياة مديدة وسليمة صحيا وخلافه ، والحصول على دخل لائق ، والتمتع بالحرية ، والكرامة واحترام الذات،

واحترام الآخرين. ومن الواضح أن الدخل هو واحد من الاختيارات التي يرغب الناس في التمتع بها (مصر تقرير التنمية البشرية ، 2010، ص 78)، ويعرف الفقر المادي بأنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى معيشي لائق (يوفر الاحتياجات الأساسية) ويتم على أساسه تصنيف لحالة الأفراد إما فقراء أو غير فقراء، ويستخدم خط الفقر للفصل بين الفقراء وغير الفقراء (مصر تقرير التنمية البشرية ، 2010، ص 251) ، ويساعد التوزيع المكاني للفقراء في تحديد المناطق الفقيرة ، وبالتالي تحديد احتياجاتها الفعلية من تعليم وتشغيل وبنيه أساسية وسياسات سكانية مما يساهم في تقليل الفجوة في توزيع الدخل ، حيث يتركز نحو ثلاثة أرباع الفقراء تقريبا في ثلاث محافظات هي: المنيا وسوهاج وأسيوط (مصر تقرير التنمية البشرية، 2010، ص 31) ، وبدراسة الشكل(3)[2] يتبين أيضاً تركز أعلى نسب لتوزيع الفقراء – والتي تجاوزت 30%– بصعيد مصر بمحافظات قنا

شكل(3) التوزيع المكاني للفقراء بمحافظات مصر عام 2008م

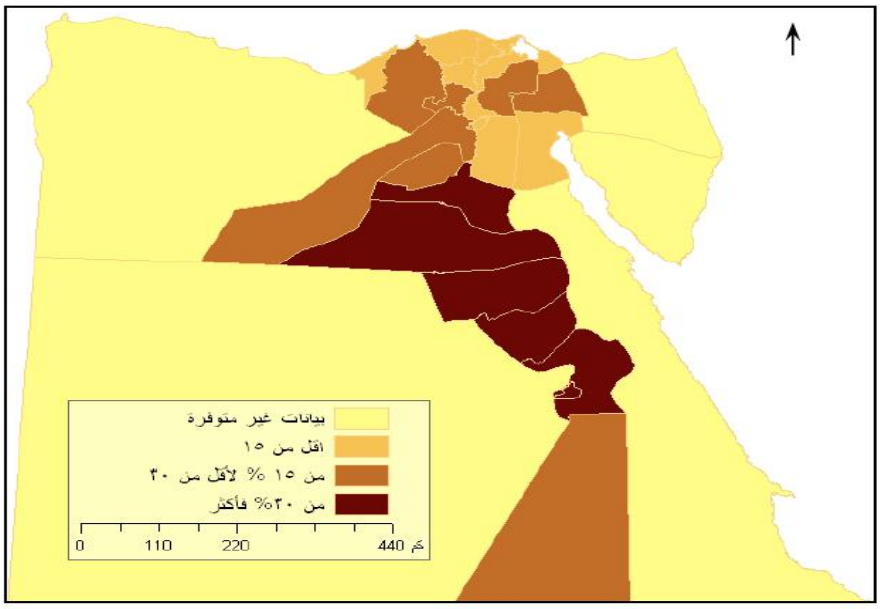

والأقصر وسوهاج وأسيوط (61%) والمنيا وبني سويف في نطاق واحد متصل يسكنه 17679900 نسمة بنسبة 23.5% من جملة عدد السكان

بمصر ، كذلك الفئة من 15% لأقل من 30% ضمت باقي محافظات الصعيد إضافة إلى عدد من محافظات الوجه البحري بإجمالي سبعه محافظات يسكنها 25111500 نسمة بنسبة 33.4% من جملة عدد السكان بمصر عام 2008م ، انتشرت بنطاقين متصلين إضافة إلى محافظة أسوان بجنوب مصر ، أما النطاق الأول فضم محافظتي الإسماعيلية والشرقية بشرق الدلتا ، والنطاق الثاني ضم محافظات البحيرة والمنوفية والجيزة والفيوم .

5.3 معامل جيني للدخل[3] Gini

إن مستويات عدم المساواة عموماً تتزايد نتيجة لزيادة التفاوت في مستويات الدخل الفردي ، فهناك خمسة أشكال مختلفة من عدم المساواة، وهى التفاوت فى الدخل بين المجموعة ممثلة فى نسبة متوسط الدخل ، وعدم المساواة داخل الاقليم ، وعدم المساواة بين الاقاليم ، وعدم المساواة الاجتماعية ، (Sanjoy Chakravorty، 2003، P.14) ، فالتفاوت في الدخل لا يكون فقط بين منطقة جغرافية وأخرى ، بل أيضاً داخل المنطقة الجغرافية نفسها(Jackline Wahba، 1995، P.2) . وبدراسة الشكل (4)[4] يتبين ما يلي:

الفئة الأولى(0.19–0.24): وجدت هذه الفئة المعبرة عن مستوى التفاوت المنخفض في أربعة عشر محافظه بنسبة 50% من جملة عدد المحافظات بمصر يقطنها 49361500 نسمة بنسبة 65.8 % من جملة سكان بمصر عام 2008م ، وانتشرت على شكل ثلاث نطاقات رئيسيه ، الأول يقع بجنوب مصر ويضم محافظات قنا والأقصر وسوهاج ، والثاني بشمال الصعيد بالمنيا وبني سويف والفيوم ، في حين يقع النطاق الثالث بالدلتا في محافظات الشرقية والدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والقليوبية والبحيرة.

الفئة الثانية(0.25–0.30): وجدت هذه الفئة المعبرة عن مستوى التفاوت المتوسط في خمسة محافظات بنسبة 17.8% من جملة عدد المحافظات بمصر يقطنها 10531100 نسمة بنسبة 14% من سكان مصر عام 2008م، وانتشرت بشكل مبعثر يضم محافظتي السويس والإسماعيلية بمنطقة القناة والإسكندرية ، بالإضافة إلى أسيوط وأسوان بصعيد مصر.

الفئة الثالثة(0.31–0.38): توزعت هذه الفئة المعبرة عن مستوى التفاوت المرتفع في أربعة محافظات بنسبة 14.4% من جملة عدد المحافظات بمصر يقطنها 15204500 نسمة بنسبة 20.2% من جملة سكان بمصر عام 2008م، وانتشرت على شكل نطاق رئيسي يضم محافظات القاهرة وحلوان والجيزة، إضافة إلى محافظة بور سعيد بشمال القناة.

شكل(4) معامل جيني للدخل بمحافظات مصر عام 2008م

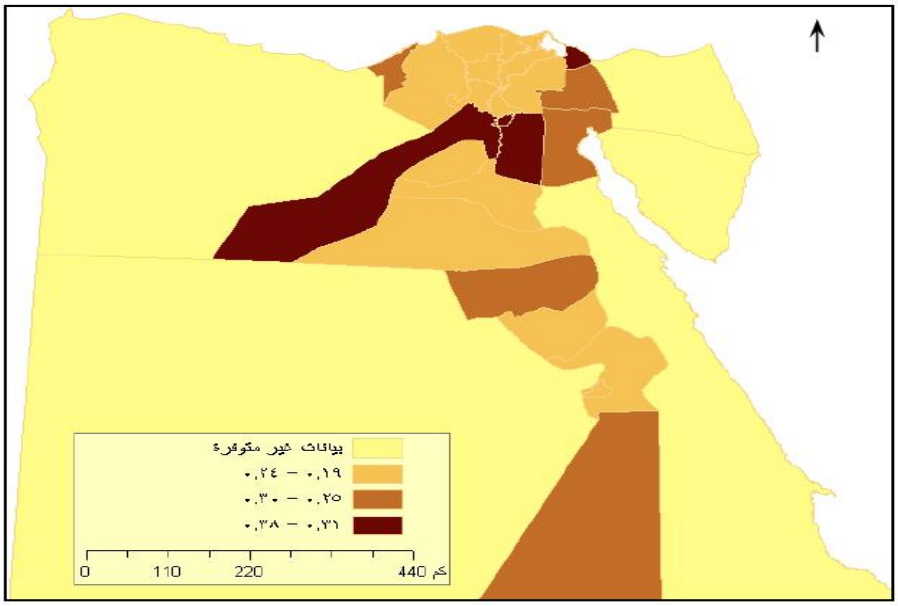

4. أهم العوامل المؤثرة في توزيع الدخل بمحافظات مصر

تم تصنيف العوامل المؤثرة في توزيع الدخل بمحافظات مصر حسب ارتباطاتها المختلفة، وكذلك تبايناتها المكانية، والبالغة اثنتي عشر متغير، والتي تم دراستها من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف باسم التحليل العاملى وذلك باستخدام برنامج SPSS Statistics version 17.0 لإجراء الارتباطات المختلفة ، تم الحصول على ثلاثة عوامل ذات قيم أعلى

من 1.1 بالجدول (2) وقد تراوحت قيمة الجذور الكامنة لهذه العوامل بين أعلى قيمة للعامل الأول والتي حققت 6.209 واقل قيمة للعامل الثالث والذي سجل 1.386 ، وتبين أيضا أن الجذور الكامنة للعوامل المشتقة تزيد عن الواحد الصحيح ، وهو الحد الأدنى أو نقطة التوقف Cut off Point التي يتم على أساسها تحديد العوامل المشتقة.

وترتبط أهمية العوامل المشتقة بالجذور الكامنة والتي تتناقص قيمتها تدريجياً ما بين العاملين الأول والأخير. وقد جاء العامل الأول كأهم العوامل المشتقة ، حيث حقق قيمة جذور كامنة 6.209 ونسبة تباين مفسر في المتغيرات الأصلية قدره 47.764%، وهو ما يوضح زيادة تأثيره وارتباطه مع توزيع الدخل والمتغيرات المؤثرة فيه.

جدول رقم(2): إسهامات العوامل المشتقة ونسب التباين المفسرة لكل عامل

العوامل	الجذور الكامنة	نسبة التباين المفسر%	النسبة التراكمية %
1	6.209	47.764	47.764
2	2.652	20.398	68.161
3	1.386	10.665	78.826

المصدر: مخرجات التحليل العاملى .

محافظات الجمهورية طبقاً للدرجات المعيارية الدالة على مدى ارتباطها بالمتغيرات المكونة للعوامل: لقد تم استخراج ثلاثة عوامل أولية بالتشبعات الناتجة عن المصفوفة الإرتباطيه وهو ما يبينه الجدول (3) ومنه يمكن تحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة فى الدخل ، وتوزيعها طبقاً للدرجات المعيارية على محافظات الجمهورية كما يلي :

جدول رقم (3): المصفوفة العاملية بعد التدوير باستخدام اسلوب فريماكس

العامل	ترتيب المتغير طبقا لقيم التشبع	قيم التشبعات
الأول	دليل التعليم 2008	0.888
	نسبة السكان(15+) الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى عام 2008	0.876
	صافى الهجرة الداخلية عام 2007	0.785
	نسبة المشتغلون بالمهن العلمية والفنية كنسبة من إجمالي المشتغلين عام 2008	0.737
	النسبة المئوية لقوة العمل (15+) في الخدمات عام 2007	0.726
	النسبة المئوية لقوة العمل (15+) في الصناعة عام 2007	0.533
الثاني	نسبة قوة العمل (15+) من إجمالي السكان عام 2008	0.928
	نسبة الإناث من إجمالي قوة العمل عام 2008	0.669
الثالث	معدل البطالة من قوة العمل (15+) عام 2007	0.918

المصدر : مخرجات التحليل العاملى .

العامل الأول: والذي يعتبر أهم العوامل المحددة ، وذلك لارتفاع قيمة الجذور الكامنة به (6.209) وقيمة مرتفعة أيضاً لنسبة التباين المفسر بلغت 47.764% ، وكذلك تعود أهميته إلى عدد المتغيرات التي ارتبطت به والتي تزيد قيمتها الارتباطية عن 50%، وبلغت ستة متغيرات تمثل 50% من مجموع المتغيرات المدروسة، ويضم دليل التعليم ، ونسبة السكان الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى ، وصافى الهجرة الداخلية ، ونسبة المشتغلون بالمهن العلمية والفنية كنسبة من إجمالي المشتغلين ، والنسبة المئوية لقوة العمل في الخدمات ، والنسبة المئوية لقوة العمل في الصناعة.

ويعتبر دليل التعليم ، ونسبة السكان الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى من اعلى المتغيرات تشبعاً مع العامل الأول وأشدها تأثيرا وارتباطاً بالمتغيرات الأخرى التي تنتمي لنفس العامل، ويمكن وضع درجات العوامل في خرائط تشرح توزيع الدرجات المعيارية للتعرف على مدى الارتباط بين المتغيرات وتأثير كل منها في الأخرى ، فمن خلال الشكل (5) يمكن تصنيف محافظات الجمهورية تبعاً للدرجات المعيارية الدالة على مدى ارتباطها بالمتغيرات المكونة للعامل الأول إلى الآتي:

العلاقة السلبية : ظهرت العلاقة السلبية للدرجات المعيارية في 51.9% من جملة عدد المحافظات ، في نطاق واحد شبه متصل يضم محافظات الوادي والدلتا عدا القاهرة والقليوبية والجيزة والغربية ودمياط.

العلاقة الايجابية : ظهرت العلاقة الايجابية للدرجات المعيارية في 48.1 % من جملة عدد المحافظات على شكلان وهما:

شكل (5) التوزيع المكاني للدرجات المعيارية للعامل الأول
بمحافظات مصر عام 2008م

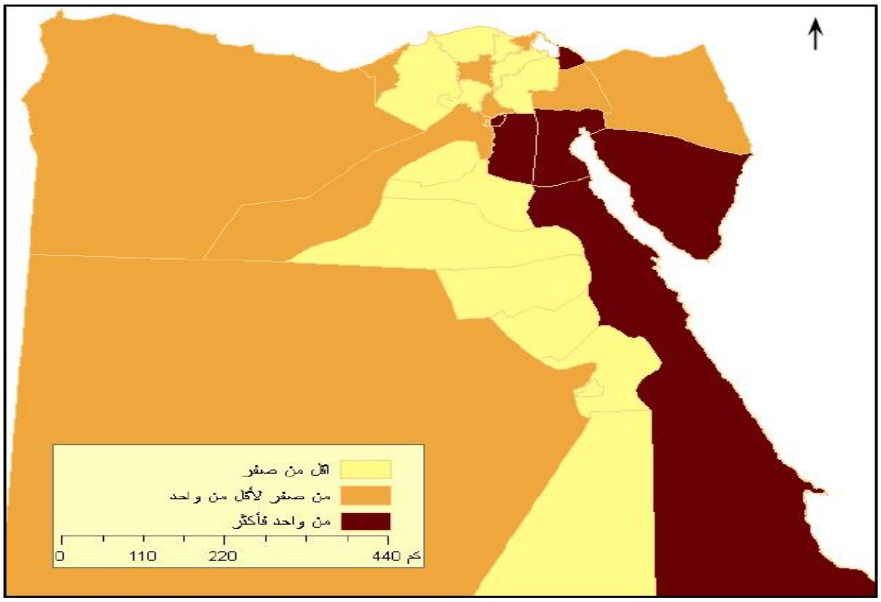

الشكل الأول: العلاقة الإيجابية المعبرة عن القيمة المعيارية من صفر لأقل من 1 وتتوزع في تسع محافظات موزعة على نطاقين ، الأول بوسط وغرب مصر بمحافظات الوادي الجديد والجيزة والقليوبية ومطروح وإسكندرية، والثاني بشمال شرق مصر بمحافظتي شمال سيناء وإسماعيلية ، إضافة إلى محافظتي الغربية بوسط الدلتا ودمياط بشمال شرق الدلتا.

الشكل الثاني: والذي يعبر عن القيمة المعيارية للفئة 1 فأكثر فينتشر في ستة محافظات ، وهى القاهرة وحلوان والسويس وجنوب سيناء والبحر الأحمر، إضافة إلى بورسعيد بشمال إقليم القناة.

العامل الثاني: والذي حقق قيمة جذور كامنة وصلت إلى 2.652، وقيمة مرتفعة أيضاً بنسبة التباين المفسر وهى 20.398%، وبلغ عدد المتغيرات المرتبطة به متغيران بنسبة 16.7% من مجموع المتغيرات المدروسة، وهذه المتغيرات خاصة بالقوى العاملة سواء الإجمالي أو مشاركة المرأة في القوى العاملة. وحققت نسبة قوة العمل من إجمالي السكان أعلى قيم للتشبع بالعامل الثاني الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية.

ومن خلال الشكل (6) يمكن تصنيف محافظات الجمهورية تبعاً للدرجات المعيارية الدالة على مدى ارتباطها بالمتغيرات المكونة للعامل الثاني إلى الآتي:

شكل (6) التوزيع المكاني للدرجات المعيارية للعامل الثاني بمحافظات مصر عام 2008م

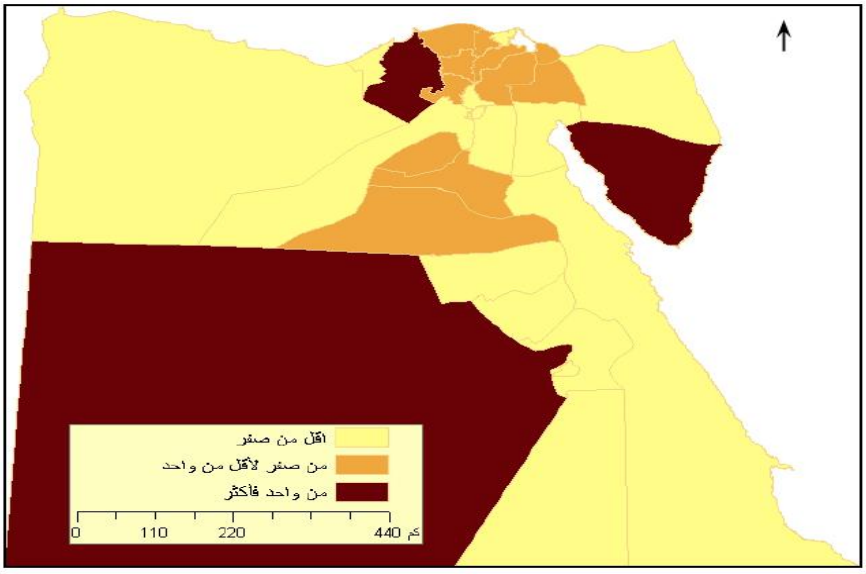

العلاقة السلبية : ظهرت العلاقة السلبية للدرجات المعيارية في 55.6% من جملة عدد المحافظات، في نطاق واحد شبه متصل يضم محافظات أسوان وقنا والأقصر وسوهاج وأسيوط والبحر الأحمر والسويس وشمال سيناء وحلوان والقاهرة والقليوبية والجيزة والإسكندرية ومطروح ، إضافة إلى دمياط.

العلاقة الايجابية : ظهرت العلاقة الايجابية للدرجات المعيارية في 44.4% من جملة عدد المحافظات على شكلان وهما:

الشكل الأول: العلاقة الإيجابية المعبرة عن القيمة المعيارية من صفر لأقل من 1 وتتوزع في عشرة محافظات موزعة على شكل نطاقين ، الأول بشرق ووسط الدلتا بمحافظات بورسعيد وإسماعيلية والشرقية والدقهلية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية، أما النطاق الثاني فيمتد بشمال الصعيد بمحافظات الفيوم وبني سويف والمنيا.

الشكل الثاني: والذي يعبر عن القيمة المعيارية للفئة 1 فأكثر فينتشر في ثلاثة محافظات ، وهى الوادي الجديد وجنوب سيناء والبحيرة.

العامل الثالث: هناك علاقة عكسية بين ارتفاع مستوى البطالة وانخفاض مستوى الدخل ، لذلك ظهر معدل البطالة كأحد العوامل المؤثرة سلباً على الدخل وقد بلغت الجذور الكامنة به 1.386 ، في حين كانت نسبة التباين المفسر 10.665% ، ومن خلال الشكل (7) يمكن تصنيف محافظات الجمهورية تبعاً للدرجات المعيارية إلى الآتي:

العلاقة السلبية: ظهرت العلاقة السلبية للدرجات المعيارية في 51.9% من جملة عدد المحافظات ، في نطاق واحد شبه متصل يضم محافظات البحر الأحمر وشمال سيناء وجنوب سيناء والسويس وبني سويف والمنيا والفيوم والقليوبية والجيزة والمنوفية وكفر الشيخ والبحيرة ومطروح ، إضافة إلى دمياط.

العلاقة الايجابية: ظهرت العلاقة الايجابية للدرجات المعيارية في 48.1% من جملة عدد المحافظات على شكلان وهما:

الشكل الأول: العلاقة الإيجابية المعبرة عن القيمة المعيارية من صفر لأقل من 1 وتتوزع على شكل نطاقين ، الأول بوسط صعيد مصر بمحافظات قنا والأقصر وسوهاج وأسيوط ، أما النطاق الثاني فيمتد بشمال شرق مصر في حلوان والقاهرة وإسماعيلية وبورسعيد والشرقية والدقهلية والغربية ، إضافة إلى الإسكندرية.

الشكل الثاني: والذي يعبر عن القيمة المعيارية للفئة 1 فأكثر فوجد بمحافظتي أسوان والوادي الجديد.

ومن العرض السابق يتضح حجم التباين المكاني فيما بين المحافظات، وكيف أن توزيع الدخل يختلف في مستوياته من مكان لآخر من أعلى المحافظات بالوادي الجديد إلى اقلها في قنا، كذلك أوضحت دراسة الجمهورية طبقاً للدرجات المعيارية مقدار التباين المكاني فيما بين المحافظات من الترابط الايجابي إلى الترابط السلبي ، وذلك انعكاسا لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه المحافظات.

شكل (7) التوزيع المكاني للدرجات المعيارية للعامل الثالث بمحافظات مصر عام 2008م

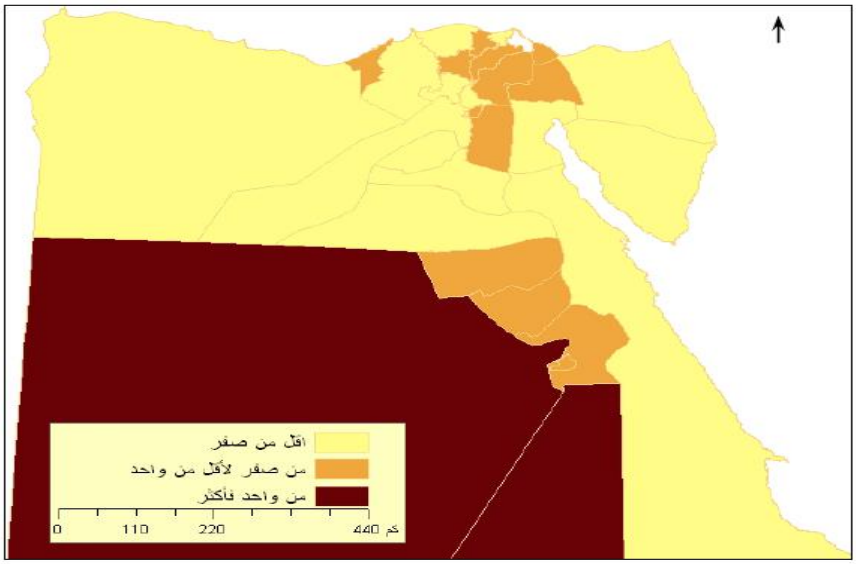

وبإجراء الترتيب التراكمي لحجم المشكلات التي تواجه توزيع الدخل بمحافظات الجمهورية وفقاً للمعايير المدروسة ، وبترجمة هذه المعايير إلى خريطة لرصد أوليات التخطيط والتصدي لهذه العوائق، كشف الخريطة مقدار التباينات المكانية وهو ما يوضحه الشكل(8) ومنه يمكن تقسيم هذه المحافظات إلى الآتي:

1. المحافظات الأفضل حالاً نسبياً

انتشرت هذه الفئة في سبع محافظات بنسبة 25.9% من جملة عدد المحافظات، يقطنها 6345400 نسمة بنسبة 8.4% من جملة عدد السكان بمصر عام 2008، وظهرت على شكل نطاق رئيسي متصل يضم محافظات البحر الأحمر والسويس وشمال وجنوب سيناء وبورسعيد ، إضافة إلى محافظتي الإسكندرية والوادي الجديد.

شكل (8) الترتيب التراكمي تبعاً للمؤشرات المؤثرة في الدخل بمحافظات مصر عام 2008م

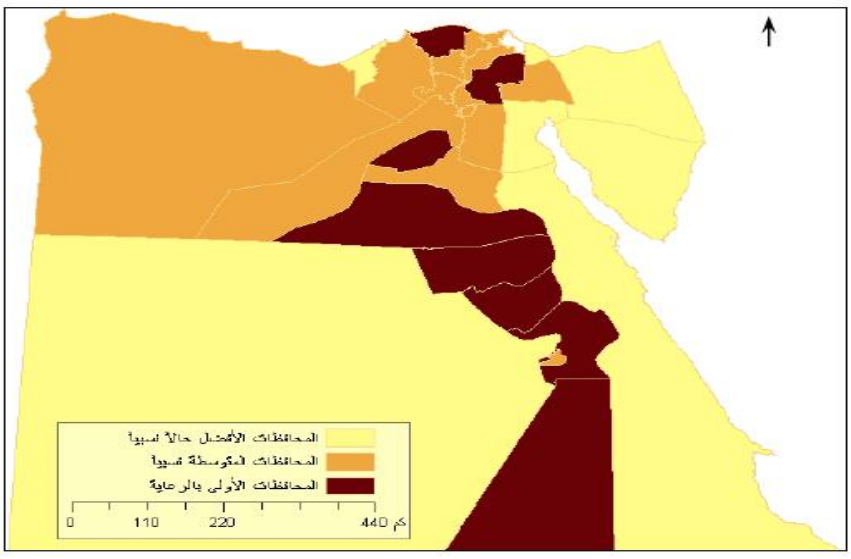

2. المحافظات المتوسطة نسبياً

توزعت هذه الفئة في ثلاثة عشر محافظة بنسبة 48.1% من جملة عدد المحافظات ، يقطنها 41849500 نسمة بنسبة 55.8% من جملة عدد السكان بالجمهورية عام 2008م وعلى شكل تجمع مكاني متصل بشمال وغرب مصر بمحافظات الإسماعيلية وحلوان والقاهرة وبني سويف والقليوبية والدقهلية ودمياط والغربية والمنوفية والجيزة والبحيرة ومطروح ، إضافة إلى محافظة الأقصر بجنوب مصر .

3. المحافظات الأولى بالرعاية

تواجدت هذه الفئة في ثمانية محافظات بنسبة 29.6% من جملة عدد المحافظات ، يقطنها 26902200 نسمة بنسبة 35.8% من جملة عدد السكان بالجمهورية عام 2008، وتتوزع بشكل أساسي بمحافظات الصعيد في أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والمنيا ، إضافة إلى محافظات الفيوم والشرقية وكفر الشيخ .

- يتضح من دراسة الشكل السابق أن محافظات صعيد مصر هي الأكثر تعرضاً للعوامل السلبية المؤثرة في مستوى الدخل وتفاوته ، عكس الحال بمحافظات الحدود ومعظم محافظات الوجه البحري .
- يكشف الشكل السابق عن معاناة السكان في جميع المحافظات، على الرغم من اختلاف حدة هذه المعاناة من مكان لآخر . من أسوأ وضع سجل وفقاً للمعايير السابقة بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط ، إلى أفضل وضع تم تحقيقه بمحافظات الحدود وبور سعيد والسويس .

5. النتائج والتوصيات

- أوضحت دراسة العوامل المؤثرة في توزيع الدخل دور التعليم في الارتقاء بمستوى الدخل بمحافظات مصر وعلية يجب الاهتمام بالتعليم والنهوض به كماً وكيفاً وخاصة بمحافظات الفيوم والمنيا وبني سويف وأسيوط وسوهاج ومطروح والبحيرة .

- عبرت الهجرة الداخلية عن طبيعة جودة الحياة وفرص العمل المتاحة وخاصة بمحافظات سوهاج والفيوم والمنيا وأسيوط ، وهو ما يدعو إلى الاهتمام بهذه المجتمعات ووضعها على أولويات خطط التنمية المستقبلية.
- أظهرت الدراسة الدور الايجابي الذي يلعبه المشتغلون بالمهن العلمية والفنية ، لذا يجب الاهتمام بهذه الفئة والعمل على زيادة نسبتها خاصة بمحافظات المنيا والفيوم والبحيرة ومطروح وبني سويف وكفر الشيخ .
- لعب نشاط الخدمات دوراً ايجابياً في ارتفاع مستوى الدخل مما يؤكد ضرورة الاهتمام بهذا القطاع وخاصة في محافظات المنيا وبني سويف والبحيرة والفيوم وقنا وكفر الشيخ.
- كان لقوة العمل في الصناعة دور ايجابي في ارتفاع الدخل وهو ما يدعو إلى الاهتمام بهذا النشاط وخاصة بمحافظات الوادي الجديد والأقصر والبحيرة وأسيوط والمنيا وكفر الشيخ وسوهاج وجنوب سيناء والشرقية وبني سويف.
- كان لدخول المرأة إلى سوق العمل وزيادة نسبة هذه المشاركة الأثر الفعال في زيادة الدخل وهو ما يدعو إلى تشجيع المرأة للدخول إلى مجالات العمل المختلفة والمشاركة وخاصة بمحافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء وأسوان والجيزة وقنا ودمياط والقليوبية ومطروح.
- أظهرت الدراسة أن البطالة هي احد المعوقات التي تؤثر على مستوى الدخل مما يجب معه العمل على الحد من هذه الظاهرة السلبية التي تعانى منها جميع المحافظات بمصر وخاصة بالأقصر والوادي الجديد وأسوان والإسكندرية والدقهلية والغربية والقاهرة والشرقية وبورسعيد والإسماعيلية وكفر الشيخ.
- أكدت الدراسة على أن مكافحة الفقر يعد احد الآليات التي تساعد على العدالة في توزيع الدخل والارتقاء بمستواه ، ولعل محافظات أسيوط وسوهاج وبني سويف والأقصر وقنا والمنيا والفيوم هي الأولى بالرعاية من بين محافظات الجمهورية.

وفى سبيل الوصول إلى العدالة في توزيع هذه الدخول على الرغم من اختلافاتها ينبغي العمل على:

1. تنمية الموارد البشرية

عن طريق دعم نفقات التعليم التي تستهدف الأسر الأكثر حاجة، أيضاً توسيع نطاق التأمين الصحي ليشمل الفقراء والفئات غير المؤمنة، كذلك العمل على تعزيز لتأمين الصحي داخل المدارس (تقرير التنمية البشرية لمصر، 2008، ص45) ، وخاصة بمحافظات الفيوم والمنيا وبني سويف وأسيوط وسوهاج ومطروح والبحيرة وقنا وكفر الشيخ ، حيث يوجد تأثير ضار لعدم المساواة في الدخل على المخرجات الصحية (Namrata Gulati and Tridip Ray,2008,P.3).

2. دعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي

وخاصة في المحافظات التي حققت أعلى نسب للفقراء وسجلت أيضاً اقل مؤشر لدليل التنمية البشرية وهى محافظات قنا وسوهاج وأسيوط والمنيا وبني سويف والفيوم.

3. دعم الفقراء

على الرغم من تعدد الأدوار والمهام التي تقوم به الحكومة ، وأهمية الدور الذي تلعبه في دفع عجلة الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لا يعنى إغفال أهمية الدور الاجتماعي للدولة خاصة فيما يتعلق بتحسين أوضاع الفئات الأكثر عرضة للمخاطر وتقليص التفاوت في توزيع ثمار التنمية (سعيد المصري ، وآخرون، 2007، ص11) ، حيث إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الجهود المبذولة للحد من مستويات الفقر في مصر هو الحفاظ على أعلى دخل للفرد على مدى فترة طويلة من الزمن والتي تعتمد بشكل واضح على زيادة النمو الاقتصادي ، وفى نفس الوقت خفض معدل النمو السكاني السنوي العالي السائد.(Hussein Abdel-Aziz Sayed,2010,P.25) ، حيث توجد مفارقة غريبة بمصر وهى انخفاض الدخل وزيادة عدد الأغنياء (Duangkamon Chotikapanich, and

(Others,2009,P.24 ، وقد يكمن الحل في المزيد من إجراءات إلغاء المركزية لتكون سياسة تكميلية لتحقيق تنمية إقليمية أكثر توازنا. ولضمان تنفيذ أكثر فاعلية لبرامج تخفيض مستوى الفقر (مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، 2004، ص17) ، وذلك بإتباع السياسات والإجراءات المتمثلة في الإسلوب العلاجي والإسلوب الوقائي والإسلوب الجذري للوصول إلى قدر من المساواة في توزيع الدخل، وخاصة بالقطاع الريفي عن طريق تطوير البنية الأساسية وخاصة بمحافظة أسيوط صاحبة أعلى نسبة للفقراء بمصر وصلت إلى 61% من إجمالي السكان عام 2009/2008م.

4. تنفيذ سياسات إسكانية للفقراء

وهو ما يتطلب في البداية القضاء على العشوائيات المنتشرة في معظم المدن المصرية ووضع سياسات حازمة للحد من ظاهرة الزحف العمراني على الأرض الزراعية ، وتبنى سياسات داعمة لبناء المساكن وتوفير القروض المناسبة للطبقة المتوسطة لمساعدتهم على بناء مساكن ملائمة لهم ، مع العمل على توفير مساكن للفقراء وبطرق سداد مناسبة، خاصة بمحافظات قنا وأسوان وسوهاج والقاهرة ودمياط وأسيوط والقليوبية والجيزة والفيوم.

5. دعم صناديق التنمية الاجتماعية

إن معظم البلدان التي حققت نجاح كبير في مجال التنمية كان من خلال المساواة وأيضا انخفاض البطالة (Matilda Gosling, 2008,P.3)، وذلك عن طريق توفير فرص العمل للحد من ظاهرة البطالة بتوفير القروض متناهية الصغر من خلال صندوق التنمية المحلية والصندوق الاجتماعي للتنمية ، وخاصة بمحافظات الأقصر والوادي الجديد وأسوان والإسكندرية والدقهلية والغربية والقاهرة والشرقية وبورسعيد والإسماعيلية وكفر الشيخ.

6. السياسات السكانية

ربط السياسات السكانية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تقليل عبأ الإعالة والحد من الزيادة السكانية ، حيث أن للأسرة الصغيرة

الحجم تأثير ايجابي على حصتها من الدخل من خلال العمل بأجر والأنشطة المنزلية الداخلية (Andre Croppenstedt,2006,P.13)، وخاصة بمحافظات الفيوم وبني سويف وأسيوط والمنيا وقنا وسوهاج وشمال سيناء.

7. الحكم الرشيد

يضم مجالات السياسة والاقتصاد وإدارة الأعمال معتمداً على ركائز المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون والفاعلية والإنصاف وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، وهو ما دفع بقيام الثورة لضعف هذه الركائز والشراكة ، حيث لم تكن الدوافع السياسية فقط هي المحرك للثورة في مصر بل كانت الدوافع الاقتصادية حاضرة وبقوة من تباطؤ لمعدلات النمو الاقتصادي ، وارتفاع لمعدلات البطالة ، وتزايد معدلات الفقر ، وتراجع جودة الخدمات العامة ، وارتفاع مستوى التضخم ، والتفاوت الواضح في توزيع الدخول ، لذا قامت الثورة طلباً لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع يشهد انتقال ديمغرافى كبير مقابل هيكل اقتصادي غير متطور، بهدف إحداث تغييرات جذرية تؤدى إلى تحويل الاقتصاد إلى خانة تنقية البيئة الاقتصادية ورفع معدل الإنتاجية وتحسين مستوى التنافسية التي تؤدى بدورها إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي عبر إلغاء قوانين الطوارئ، وصياغة الدستور الجديد، وإجراء الانتخابات، وما يترتب عن ذلك من تبعات اقتصادية وسياسية واجتماعية ستجعل مصر في مواجهه مع معضلة عملية، وهي القضاء على منظومة الفساد بكل أشكاله ، حيث تشير الأدلة التطبيقية والنظريات الاقتصادية إلى وجود علاقة ارتباطيه مباشرة بين الفساد والنمو الاقتصادي، فكلما زاد الفساد في مجتمع ما ، كلما قامت فئة قليلة بالسيطرة على موارد الدولة بغير وجه حق ، واضعف ذلك من قدرة الدولة على الانتفاع بهذه الموارد في تحريك عجلة التنمية (منى سالم وآخرون، 2010، ص13) ، أيضاً يؤثر الفساد على عدم المساواة في الدخل من خلال قنوات مختلفة تتضمن نظم الضرائب المتحيزة لفئة دون الأخرى ، وضعف البرامج الاجتماعية وعدم الاستثمار في العنصر البشرى، (Sanjeev Gupta, and Others 1998,P.6)، وهو ما يستتبعة زيادة في تفاقم التفاوت في الدخل حيث تضطر

الأسر ذات الدخل المنخفض لدفع نسبة اعلي من دخلهم في شكل رشاوى (Eric Chetwynd,and Others,2003,P.10) ، وهو ما يستوجب معه محاربة كل هذه الظواهر السلبية في مصر بجميع محافظاتها، واستحداث فرص اقتصادية للملايين من المواطنين العاطلين عن العمل ، وإقامة الحكم الرشيد الذي يراعى كرامة الإنسان واحتياجاته ويكون ذلك ضمن آليات واضحة للعمل والمساءلة أمام المجتمع بكل شفافية ووضوح .

6. ملاحظات ختامية

أكدت الدراسة على الدور الكبير الذي تلعبه عوامل التعليم، والمشتغلون بالمهن العلمية والفنية ، ونشاط الخدمات ، وقوة العمل في الصناعة ، و دخول المرأة إلى سوق العمل وزيادة نسبة مشاركتها ، في الارتقاء بمستوى الدخل بمحافظات مصر ، وأظهرت الدراسة كذلك أن البطالة هي احد المعوقات التي تؤثر على مستوى الدخل ، وأن مكافحة الفقر يعد احد الآليات التي تساعد على العدالة في توزيع الدخل والارتقاء بمستواه وفى سبيل الوصول إلى العدالة في توزيع هذه الدخول على الرغم من اختلافاتها ينبغي العمل على ضرورة تبنى سياسات واضحة في سبيل الوصول إلى العدالة في توزيع الدخل من تنمية للموارد البشرية، ودعم للسلع الغذائية الأساسية ، وتوفير للأمن الغذائي، ودعم للفقراء، وتنفيذ لسياسات إسكانية موجهه للفقراء، ودعم لصناديق التنمية الاجتماعية، وتبنى لسياسات سكانية تساعد في هذا الاتجاه ، والحكم الرشيد الذي يتأتى باختيار أكفأ العناصر لإدارة شئون المحافظات وإتباع نهج اللامركزية، وخاصة في المحافظات الأولى بالرعاية التي تتواجد في ثمانية محافظات، يقطنها 26902200 نسمة بنسبة 35.8% من جملة عدد السكان بالجمهورية عام 2008، وتتوزع بشكل أساسي بمحافظات الصعيد في أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والمنيا، إضافة إلى محافظات الفيوم والشرقية وكفر الشيخ ، والتي تعد الأكثر تعرضا للعوامل السلبية المؤثرة في مستوى الدخل.

الهوامش

(1) تم استبعاد محافظات الحدود نظراً لانخفاض الكثافة السكانية بها.
(2) تم استبعاد محافظات الحدود نظراً لانخفاض الكثافة السكانية بها.
(3) معامل جيني للدخل: قياس الفارق في توزيع الدخل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأسر المعيشية في بلد معين نسبة إلى التوزيع المتساوي التام . ويدل منحنى لورنز على النسبة المئوية التراكمية لمجموع الدخل مقابل العدد المتراكم للمستفيدين منه ابتداء بالفرد أو الأسرة الأشد فقراً . ويقيس دليل جيني المساحة بين منحنى لورنز والخط المفترض للمساواة المطلقة ويحسب هذا الفارق بالنسبة المئوية للمساحة التي هي دون الخط. والنقطة صفر تشير إلى المساواة المطلقة. والنقطة 100 إلى انعدام المساواة.
المصدر: تقرير التنمية البشرية (2010) الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية ، عدد خاص في الذكرى العشرين ، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت، لبنان. ص 228.
(4) تم استبعاد محافظات الحدود نظراً لانخفاض الكثافة السكانية بها.

المراجع العربية

أمل سعد صالح محمد (2005)، تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة ، المؤتمر العربي الإقليمي " الترابط بين الريف والحضر " حول استدامة المدن العربية وضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بمصر ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ، المعهد العربي لإنماء المدن ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، جامعة الدول العربية ، القاهرة.

احمد زايد (2011)، دولة العدل الاجتماعي مركزية القيمة ولا مركزية الحكم، أوراق للحوار ، إصدار دوري – الإصدار الأول – ابريل 2011، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، القاهرة .

باقر النجار (2005)، العولمة ، المجموعات الضعيفة والإقصاء الاجتماعي في المنطقة العربية، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية ، بيروت.

تقرير التنمية البشرية (2010)، الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية ، عدد خاص في الذكرى العشرين ، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، بيروت ، لبنان.

تقرير التنمية البشرية لمصر (2008)، العقد الاجتماعي في مصر : دور المجتمع المدني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي بمصر ، القاهرة.

زينات طباله (1991)، التحليل العاملى، وتخطيط التعليم ، مذكرة خارجية رقم 1527، معهد التخطيط القومي ، القاهرة.

سمير سعيفان (2008)، توسيع قاعدة توزيع الدخل في اقتصاد السوق الاجتماعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا ، دمشق.

سعيد المصري، وآخرون (2007)، سياسات وبرامج التضامن الإجتماعى في ضوء التجارب الدولية، الإدارة العامة للدراسات التنموية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، القاهرة.

صندوق النقد العربي (2010)، النشرة الإحصائية للدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

صابر بلول (2009)، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 25 – العدد الأول ، دمشق.

على أبو سديرة (2008)، التوصيف البيئي لمحافظة كفر الشيخ ، محافظة كفر الشيخ إدارة شئون البيئة ، الوكالة الدنماركية للتعاون الدولي برنامج الدعم القطاعي للبيئة ، وزارة الدولة لشئون البيئة جهاز شئون البيئة ، القاهرة.

على بن محمد شيبان العريشى (2002)، التغيرات التنموية ودورها في تصنيف الخصائص السكانية وتباينها المكاني في منطقة جازان بالمملكة العربية السعودية ، دورية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية ، يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، رسائل جغرافية، العدد 266، مطبعة الفجر الكويتية ، الكويت .

محمود عبد الفضيل (2005)، العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية ، بيروت.

مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة (2004)، تقرير الأهداف التنموية للألفية التقرير القطري الثاني مصر 2004 ، الأمم المتحدة، وزارة التخطيط ، القاهرة.

مركز فقيه للأبحاث والتطوير (1997) الطرق المختلفة لحساب متوسط دخل الفرد السنوي في دولة من الدول، مكة المكرمة ، السعودية.

مصر تقرير التنمية البشرية 2010(2010)، شباب مصر : بناة مستقبلنا، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ومعهد التخطيط القومي ، القاهرة.

منى سالم وآخرون (2010)، ما بين الفساد والحكم الرشيد " نحو تحقيق العقد الاجتماعي والأهداف الإنمائية ، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة.

المراجع الانجليزية

André Croppenstedt (2006), Household Income Structure and Determinants in Rural Egypt, ESA Working Paper No. 06-02, Agriculture and Economic Development Analysis Division The Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Duangkamon Chotikapanich, William Griffiths, D. S. Prasada Rao & Vicar Valencia (2009), Global Income Distribution and Inequality: 1993 and 2000, Research Paper Number 1062,Department of Economics, The University of Melbourne Melbourne, Victoria 3010,Australia.

Eric Chetwynd, Frances Chetwynd, and Bertram Spector(2003), Corruption and Poverty: A Review of Recent Literature, Management Systems International, Washington,USA.

Hussein Abdel-Aziz Sayed (2010), Egypt's Progress Towards Achieving The Millenium Development Goals 2010,Ministry of Economic Development and UNDP, Cairo.

Jackline Wahba (1995), Earning and Regional Inequality In Egypt, Working Paper 9613,Economic Research Forum Workshop on Labor Markets and Human Resorce Development ,Cairo.

Matilda Gosling(2008), A Better Balance Between The Supply and Demand of Skills: Addressing Income Inequality in China and India, CSD Working Paper Series, Working Paper No.1,UK.

Namrata Gulati and Tridip Ray(2008), Impact of Income Inequality and Spatial Distribution on Consumer Welfare, Indian Statistical Institute, Planning Unit, New Delhi, India.

Sanjeev Gupta, Hamid Davoodi, and Rosa Alonso - Terme (1998), Does Corruption Affect Income Inequality and Poverty? , IMF Working Paper, International Monetary Fund, USA.

Sanjoy Chakravorty (2003), Spatial Inequality and the Size Distribution of Income: Theory, Evidence, and Implications for the Future of Unequal Development Or A Social Theory of Income Distribution, Paper presented at the conference on "Economics for the Future" at Cambridge University, September 17-19, 2003,USA.

ملاحق التوزيع المكاني للدخل في مصر
الدليل الرقمي للملحق رقم (1) : والمصفوفة العاملية للتحليل العاملى

م	اسم المتغير
1	دليل التعليم 2008
2	نسبة السكان(15+) الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى عام 2008
3	نسبة المشتغلون بالمهن العلمية والفنية كنسبة من إجمالي المشتغلين (15+) عام 2008
4	نسبة الإناث من إجمالي قوة العمل عام 2008
5	نسبة قوة العمل (15+) من إجمالي السكان عام 2008
6	النسبة المئوية لقوة العمل (15+) في الزراعة عام 2007
7	النسبة المئوية لقوة العمل (15+) في الصناعة عام 2007
8	النسبة المئوية لقوة العمل (15+) في الخدمات عام 2007
9	معدل البطالة من قوة العمل (15+) عام 2007
10	نسبة الفقراء من جملة السكان عام 2008/ 2009
11	صافى الهجرة الداخلية عام 2007
12	معدل الإعالة الديمغرافيه عام 2008

الملحق رقم (2): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المؤثرة في التوزيع المكاني للدخل في مصر

المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
1	1.000											
2	.284	1.000										
3	.257	.880	1.000									
4	.248	.807	.766	1.000								
5	.267	-.326	-.323	-.162	1.000							
6	.739	.036	.128	-.045	.537	1.000						
7	-.087	-.688	-.643	-.628	.557	.365	1.000					
8	-.422	.427	.498	.293	-.327	-.406	-.698	1.000				
9	.444	.615	.500	.636	.206	-.189	-.835	.317	1.000			
10	.082	.354	.337	.471	.204	.072	-.156	-.463	.006	1.000		
11	-.459	-.660	-.594	-.478	.204	-.302	.572	.547	-.043	-.544	1.000	
12	.384	.669	.652	.486	-.311	.069	.704	-.562	-.364	.740	-.571	1.000